

## الحدث

## رأس «خلية صيدا» في حماية اليونيفيل

مقر للأمن العام، ثم تأخذه ليلاً. هذه هي أوامر القضاء، الذي قدّم طلباً إلى اليونيفيل يطلب فيه رفع الحصانة عن المشتبه فيه. فالمشتبه فيه تمكّن من بناء رواياته التي سيواجه بها المحققين، كما أنه يراهن على أن الأمم المتحدة لن ترفع عنه الحصانة، ما يجعله يصمد أمام المحققين.

لكن المشرفين على الملف، في القضاء والأمن، يبدون راضين عن النتيجة التي تحققت. برأيهم، جرى إحباط عمليات اغتيال. فالمعطيات التي كانت تجمعها الخلية، ليست، بلغة الأمن، سوى الأعمال التمهيدية التي تسبق تنفيذ عمليات اغتيال. وتوقف مسؤولون أمنيون وقضائيون عند كون الشخصيات التي وضعها الإسرائيليون كأهداف للمراقبة (سعد وحمود وإبراهيم)، كانت نفسها أهدافاً للمراقبة من قبل خلية تابعة لتنظيم «داعش» أوقفها الأمن العام الشهر الماضي. لكن المحققين لم يعثروا على أي رابط بين الخليتين.

ليست هذه العملية الأولى التي يتفحصها الأمن العام في مجال مكافحة التجسس الإسرائيلي، لكنها الأولى بهذا المستوى منذ أعوام. وقد راكمت المديرية قدرات وخبرات خلال السنوات الأربع الماضية، تسمح لها بأن تصبح لاعباً أمنياً أساسياً في هذا المجال، كما في مجال مكافحة الإرهاب التكفيري. وبحسب «العقيدة الأمنية» للأمن العام، فإن المعركة مع الإرهاب واحدة، سواء كان تكفيرياً أو إسرائيلياً.

ومفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر. أبرز الفريق القانوني لليونيفيل اتفاقية موقعة مع الحكومة اللبنانية منذ عام 1996، ومنشورة في الجريدة الرسمية، تمنح العاملين في اليونيفيل حصانة تحول دون توقيفهم قبل موافقة قيادة القوات الدولية. وطالب الفريق الأممي القضاء اللبناني بتسليمه الموقوف. مباشرة، انصاع القضاء للضغط الدولي، ووجه إشارة إلى الأمن العام بعدم توقيف الرجل، والاكتفاء

**لم يعثر المحققون على رابط بين خلية التجسس وخلية داعش، رغم تقاطع أهدافهما**

بالاستماع لإفاداته، ثم تسليمه إلى اليونيفيل. وجرى الاتفاق على أن يبقى المشتبه فيه موقوفاً لدى القوات الدولية، على أن يستكمل المحققون الاستماع لإفاداته، إنما من دون احتجازه. سُلّم المشتبه فيه إلى اليونيفيل يوم توقيفه، ولم تُعدّ إلى التحقيق إلا بعد خمسة أيام (يوم الأربعاء الماضي). ترافقه سيارة من اليونيفيل صباحاً إلى

استخبارات العدو، زاعماً أن صلته به انقطعت لاحقاً. فيما كان رامز يقول إن اتصالاته بالعدو من منطقة قريبة من الحدود كانت تتم بوجود هاني. كذلك أقر الأخير بأنه دخل إلى فلسطين المحتلة أكثر من مرة، قبل عام 2000، زاعماً أنه فعل ذلك بهدف السياحة.

كان موظف اليونيفيل يدعى في البداية أن اتصالاته بأشخاص في فلسطين المحتلة مرتبطة حصراً بكونه ينتمي إلى جماعة «شهود يهوه»، علماً بأن المحققين يشكون في كونه حقاً ينتمي إلى هذه الجماعة. فقد جرى توقيف شخص ناشط فيها، من منطقة الشمال، بسبب وجود اتصالات كثيفة بينه وبين هاني، لكن لم يتبين أن له صلة بعمل هاني الاستخباري، فأطلق سراحه.

وقال هاني إن من جنّده هو قريب لزوجته، وهو عميل فر إلى الأراضي المحتلة مع قوات الاحتلال المنسحبة من الجنوب عام 2000. زعم أن تجنيده جرى منذ أكثر من عام، لكن المشرفين على التحقيق مقتنعون بأن عمله التجسسي يعود إلى تسعينيات القرن الماضي على أقرب تقدير. إلا أن التحقيقات معه لحسم هذه المسألة لم تأخذ المدى المطلوب. فمنذ لحظة توقيفه، كان المشتبه فيه مدرجاً للحصانة التي يتمتع بها، ويعلم جيداً أن مكوثه في «النظارة» لن يطول. وبالفعل، ما إن أوقفه الأمن العام حتى استنفرت قوات الأمم المتحدة وفرقتها القانونية، لتجري اتصالات بالمدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود،

**أوقف الأمن العام خلية أقر أعضاؤها بالتجسس لحساب الاستخبارات الإسرائيلية، وبتنفيذ أعمال استطلاع تسبق عادة عمليات الاغتيال. استكمال التحقيق بحرية تامة لا يزال في حاجة عن أحد موظفيها الذي «صدف» أنه رأس الخلية**

**حسن عليق ورضوان مرتضى**

ليست المرة الأولى التي يتم فيها توقيف خلية يُشتبه في أن أعضاها يعملون لحساب الاستخبارات الإسرائيلية في لبنان. سقطت خلايا كثيرة منذ عام 2006. لكنها المرة الأولى في غضون تسع سنوات، التي يصطدم فيها التوقيف بجدار حصانة قانونية منحتها الدولة اللبنانية، منذ عام 1996، لموظفي قوات الطوارئ الدولية (يونيفيل). الخلية مؤلفة من 3 أشخاص: اللبناني هاني م. السوري رامز س و زوجته اللبنانية س. ش. الرأس هاني م. لبناني موظف في اليونيفيل، وتحديدًا في مقرها العام في الناقورة، منذ عام 1984.

بدأت العملية التي نفذها الأمن العام قبل أشهر، عندما جرى الاشتباه في رامز الذي يعزف عن نفسه بأنه «المسؤول التنظيمي في لبنان لحزب اليسار الديموقراطي السوري» المعارض. أخضع للمراقبة، تقنياً وبشريا، قبل أن يقبض عليه يوم 27 تشرين الأول الماضي. وخلال التحقيق معه، أقرّ بالتعامل مع استخبارات العدو الإسرائيلي، وبأن زوجته (اللبنانية) س. ش. متورطة معه. أوقف الأمن العام س. ش. بعد يومين على توقيف زوجها (عُثر على عقد زواج نظمه لهما رجل دين، لكن زواجهما غير مسجل في دوائر الأحوال الشخصية). وبحسب التحقيق معهما، فإنهما كانا يعملان بهوية الجهة التي يعملان لحسابها. كان رامز يتلقى التعليمات من مشغليه الإسرائيليين، فينفذ ما يُطلب منه، ثم يفيدهم بالنتيجة، بواسطة برنامج اتصال عبر جهاز «أي باد» الخاص به، يتم تشغيله قرب الحدود. وأقرّ بأنهما توليا جمع معلومات عن رئيس التنظيم الشعبي الناصري النائب السابق أسامة سعد، وعن إمام مسجد القدس الشيخ ماهر حمود، وإمام مسجد إبراهيم الشيخ صهيب حبلبي (قصده رامز وس. ش. لعقد زواجهما. ويُعتقد بأن الهدف الحقيقي للزيارة كان جمع المعلومات والتصوير)، إضافة إلى جمع معلومات عن موكب المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، وعن شخصيات في حزب الله ومن سرايا المقاومة. وقد استأجر رامز شقة سكنية في صيدا، بالقرب من منزل حمود، لتسهيل مراقبته. وكان الموقوف يستخدم 8 أجهزة هاتف في عمله، جرى ضبطها. وبحسب التحقيقات، أقرّ بأن الوسيط الأولي بينهما وبين مشغليهما، هو هاني م. وقال رامز للمحققين إن مشغليه طلبوا منه قبل مدة قصيرة، التنسيق مع هاني، ليتولى الأخير عملية إدخاله إلى فلسطين المحتلة، لكنه أوقف قبل إتمام «الرحلة».

أوقف هاني (يوم الجمعة 30 تشرين الأول 2015)، وذهب منزله في شرقي صيدا (علماً بأنه من بلدة جنوبية محاذية للحدود مع فلسطين المحتلة). صودرت أجهزة من منزله. واعترف بأنه تولى تجنيد رامز لحساب

وقانون الانتخاب، مذكراً بأنه مطروح في اتفاق الطائف.

**موقف بري**

يفهم موقف بري، بحسب من يعملون على خط الوساطات من التيار تحديداً، بأنه أكثر من موقف ميدني أو ابن لحنته. تساؤلات هؤلاء تصب في خانة: هل بإمكان بري، بما يعرف عنه من حنكة سياسية، أن يقوم وحده ومن دون إحاء إقليمي أو دولي بخطوة من هذا النوع؟ وهل يمكن لهذه الجلسة أن تكون تتمة لمسار محاولات كسر عوان المستمرة منذ أشهر؟ فالإحاديث يمكن أن تكون من نوع تسوية روسية - أميركية في سوريا مع مرحلة رئاسية انتقالية تنعكس على لبنان تسوية مماثلة، تقضي بانتخاب رئيس تسوية، عسكري أو سياسي. وهذا يجعل من الطبيعي ألا يسمح لبري بإقرار قانون انتخاب، من أجل صياغة «سلة تسويات متكاملة برئاسة الجمهورية وقانون انتخاب سوريا». والسؤال الأكثر تقدماً: هل المعركة اليوم معركة قانون انتخاب وجلسة تشريعية أم أنها معركة رئاسة الجمهورية؟

**موقف حزب الله**

يثير موقف حزب الله مما يحصل تساؤلات في الأوساط السياسية، والعونية منها تحديداً، بعدما بات التيار قريباً من الاقتناع بأن موقف الحزب لا يشبه موقفه في أزمة التعيينات العسكرية. الحزب حالياً أقرب ما يكون إلى موقف بري، والاتصالات المستمرة معه لم تفض إلى نتيجة إيجابية، بل تكاد تكون سلبية. خطورة موقف الحزب اليوم أنه يضع التيار في موقف دقيق، وخصوصاً أن موقف الحزب سيصب للمرة الثالثة في خدمة معارضي عون: التمديد للمجلس النيابي ولقائد الجيش العماد جان قهوجي وجلسة تشريع بلا ميثاقية.

**موقف المستقبل**

في موقف يعكس مدى الافتراق بين المستقبل وحليفه، أي القوات اللبنانية، تحدث وسطاء المستقبل عن أهمية المفاوضات والسير بها مع عبارة اعتراضية «إذا فنحن المفاوضات كان به، وإلا فنحن سنشارك في الجلسة». موقف المستقبل يتأكد يوماً بعد آخر، تارة بانقلاب الرئيس فؤاد السنيورة على تعهد كان قد أعطاه بعدم المشاركة في الجلسة إلا بحضور مكون مسيحي أساسي، وتارة بالملاحظات التي أرسلها النائب سمير الحسرس حول استعادة الجنسية ومن تم بالحملة المضادة التي بدأت للمطالبة بحق المرأة اللبنانية في إعطاء الجنسية لأولادها، وهو مطلب سبق أن تبناه الرئيس سعد الحريري، وبدأ الحسرس حملة ترويج له.

**موقف 14 آذار**

في هذا الوقت، تواصل سعي الوسطاء من قوى 14 آذار التي تمحورت حول فكرة أساسية: كيف يمكن للمسيحيين أن يرفضوا تشريع البنود المالية اليوم، وسمعة لبنان المالية الدولية على المحك، فيما حزب الله يوافق على هذه البنود. فهل يكون حزب الله أحرص على سمعة لبنان المالية من المسيحيين؟ تحرك هؤلاء يندرج في ضرورة فصل المواضيع المالية وعدم ربطها بالأمور الميثاقية. نتيجة السعي، بحسب هؤلاء، اقتناع الأفرقاء المسيحيين بأهمية البنود المالية، لكن السعي مستمر من أجل الشق الثاني أي الميثاقية وقانون الانتخاب.

وفي غضون ذلك، يستأنف حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ورئيس جمعية المصارف جوزف طربيه تحركاتهما واتصالاتهما اليوم في إطار الضغط لعقد جلسة نيابية لقرار البنود المالية المطروحة.



## الاعتماد المصرفي

تمويل المشاريع - "SME"

النجاح يبدأ مع الإرادة، ويتحقق عبر قوة القدرات وبدعم الخبرة والإحتراف. منكم الإرادة ولكم القوة: الاعتماد المصرفي "يساعدك في طبخة النجاح وشراب الإحتفال" عبر مجموعة متكاملة من الطول المصرفية الشخصية، إضافة إلى خدماته الإستشارية والمؤسسية. بالإحتراف والدعم المالي، تتوّمركم لكم البنية المثالية التي تمنح إرادتكم كل القوة.

**للإرادة قوة**

+961 1 501 600  
www.creditbank.com

Best SME Loan  
2014 for the Levant area  
by CPI FINANCIAL

